

تعدد الزوجات ورد الشبهات الواردة عليه

Polygamy and Responding to Doubts about it

أ.د. حصة بنت عبد العزيز السديس

قسم الفقه جامعة أم القرى

تاريخ الاستلام: 2024/10/26 تاريخ القبول: 2024/11/03 تاريخ النشر: 2024/11/15

ملخص:

البحث يعني بيان الحكمة في التشريع في كثير من المسائل، من خلال تمهيد: في بيان معنى التعدد في اللغة والاصطلاح، ثم بيان مشروعيتها، والحكمة من المشروعية، ثم تطرق البحث إلى عرض بعض الشبه على مشروعية التعدد، من القديم والحديث، وبين البحث كذلك متى يكون التعدد أفضل، ومتى يكون الاقتصار على واحدة أفضل، ثم كانت خاتمة البحث لأهم نتائج البحث وتوصياته ومقترحاته. ثم الفهارس. وكان من أهم النتائج بيان حكمة التشريع في هذه الموضوعات رداً على المشككين في التشريع والدين. وتنبهتاً للمؤمنين بمعرفة أوجه الرد على هؤلاء، وأهم ما يتم التوصية به هو البحث عما يدور في مواقع التواصل عن السؤال عن الحكمة في غير ما تم بحثه، من مسائل تحريم الخمر، والختان وما أشبه ذلك.

الكلمات الافتتاحية: الحكمة - التشريع - تعدد الزوجات - حفظ الفروج.

Abstract:

The research is concerned with explaining the wisdom in legislation on many issues, through an introduction: explaining the meaning of pluralism in language and terminology, then explaining its legitimacy, and the wisdom behind legitimacy. Then the research touched on presenting some similarities to the legitimacy of pluralism, from ancient and modern times, and the research also showed when multiple is better, when it is better to be limited to one, then this was the conclusion of the research The most important research results, recommendations and proposals. Then the indexes. One of the most important results was an explanation of the wisdom of legislation on these topics in response to those who doubt legislation and religion. In order to ensure that believers know the ways to

respond to these people, the most important thing that is recommended is to research what is going on on social media sites to ask about the wisdom in matters other than what has been discussed, such as issues of the prohibition of alcohol, circumcision, and the like.

Opening words: wisdom - legislation - polygamy - keeping chickens

*المؤلف المرسل

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،،
{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ } [آل عمران: 102] { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا } [النساء: 1] { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً } [الأحزاب: 70، 71]⁽¹⁾.

أما بعد...

فإن الحديث عن الحكمة في التشريع لم ينقطع قديماً، وحديثاً، بل وكما من مسائل كان يتعجب منها قديماً، فتمر السنون ويظهر في كامل الحكمة، وفي هذه الأيام كثر الكلام على الكثير من هذه الموضوعات، فأحببت أن أضع شيئاً مما يفتح الله به، لعلني أدرك القوم وقد سبقوا.
* أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

(1) هذه خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يعلمها أصحابه وللشيخ الألباني رسالة مفردة في ترجمتها، وهي مشهورة.

لا يخفى أن العديد من المسائل يسأل عنها غير المسلمين فيما يتعلق بالتشريع الإسلامي، وأيضاً قد تبقى شائبة من ذلك في أذهان بعض المسلمين، فإن وسائل التواصل الاجتماعي قد انتشرت وأصبحت متاحة للجميع صغارا وكبارا، ونساء ورجالا.

فبيان حكمة التشريع في كثير من الموضوعات من الأهمية بمكان، فلذا أحببت أن أكتب في هذا الموضوع.
- رداً على هؤلاء المشككين في التشريع والدين.

- وتثبيتاً للمؤمنين بمعرفة أوجه الرد على هؤلاء، وقد ذكر الله في عدة أصحاب النار وأنهم {تِسْعَةَ عَشَرَ} [المذثر: 30]، ثم قال {لَيْسَتَيْنِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا} [المذثر: 31]، فتثبيت المؤمنين برد الشبه من باب أولى.

*. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة أهداف، ولعل من أهمها:

- بيان معنى التعدد في اللغة والاصطلاح، ثم بيان مشروعيته، والحكمة من المشروعية.
- عرض بعض الشبه على مشروعية التعدد، من القديم والحديث، وبين البحث كذلك متى يكون التعدد أفضل، ومتى يكون الاختصار على واحدة أفضل.

- التنبيه على أهمية رضا المرأة بقضاء الله تعالى، فبقاؤها في بيتها حفاظ عليه، وخروجها منه وهو محرم {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ} [الطلاق: 1]، فهو تدمير من المرأة لحياتها وحياة أولادها، وهي آثمة في ذلك. وكما قال تعالى {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ} [البقرة: 216]. وفي الآية الأخرى: {فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا} [النساء: 19].

*. حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على بيان الحكمة في التشريع من غير تحديد لمذهب فقهي محدد.

*. الدراسات السابقة:

ثمة دراسات اعتنت ببيان الحكمة في التشريع، ومنها:

1] منها كتاب حكمة التشريع وفلسفته للجرجاوي، وقد تم نشره 1418هـ/1997م، وطبع لاحقاً 1424هـ/2003م، بتنقيح ومراجعة خالد العطار، وإشراف مكتب التوثيق والدراسة في دار الفكر، للطباعة والنشر والتوزيع ببلبنان.

2] ما وجدته من اهتمام بأمر الحكمة في التفاسير المختلفة.

*. إشكالية البحث:

ثمة إشكالية تقوم الدراسة بحلها، وهي:

- ما هي أسرار الحكمة في التشريعات المتعلقة بالمرأة؟

- وما بيان أوجه الحكمة في التشريع لهذه الأمور.

*. منهج البحث:

منهج البحث العلمي هو: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بوساطة طائفة من القواعد العامة التي تهيم على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"، وقد اتخذ هذا البحث المنهج التاريخي الاستردادي: الذي نقوم فيه باسترداد الماضي تبعاً لما تركه من آثار أياً كان نوع هذه الآثار. وكذلك اتخذ المنهج التحليلي الوصفي الذي: "يقوم على التفكيك والتجزئة.

ثم المنهج الإجرائي: ومن أهم معالمه:

- ضبط الآيات الكريمات (رواية حفص عن قراءة عاصم) برسم المكتبة الشاملة⁽¹⁾، مع عزوها لمواقعها في المصحف.

- تخريج الأحاديث النبوية بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث من كتب الحديث الأصلية، وأضيف في غير رواية الصحيحين أحكام الأئمة على الرواية، ولاسيما تعليقات الشيخ الألباني المطبوعة مع السنن، أو في سائر كتبه.

(1) إنما اخترت ذلك دون رسم المصحف، لكون خطوطها تتوافق مع خطوط كافة الحاسبات في الجملة، أما البرامج التي تثبت رسم المصحف فتشبه عادة بشكل (صورة)، فإذا لم تكن خطوط المصحف مثبتة على الأجهزة، فإنها تظهر صوراً بما فيها من أشكال طيور ونحوها، فرأيت اجتناب ذلك صيانة وتيسيراً، ولاسيما أن تنزيل الآيات من المكتبة الشاملة يكون دقيقاً وقريباً من رسم المصحف.

- وضع علامات الترفيم.

*. خطة البحث:

أردت تبين الخطوط العامة لذلك، وقد تسنى لي بحث ذلك تحت عنوان: [تعدد الزوجات ورد الشبهات الواردة عليه] في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهارس:

التمهيد: في بيان معنى التعدد، ومشروعية تعدد الزوجات في الإسلام.

المبحث الأول الشبه الواردة على التعدد، في مطلبين: المطلب الأول: التعدد في الأمم السابقة. المطلب الثاني: تعدد الزوجات لا تعدد الخليلات. ثم المبحث الثاني: حفظ الفروج. في مطلبين: المطلب الأول: المنع من نكاح غير المسلمة وغير الكتابية. المطلب الثاني: لا تتزوج المرأة إلا بواحد.

ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته، ثم الفهارس. وبالله التوفيق.

التمهيد: في بيان معنى التعدد، ومشروعية تعدد الزوجات في الإسلام:

- معنى التعدد:

(عدد) الشيء أحصاه ويقال عددت النائحة ذكرت مناقب الميت والشيء عدّه وجعله ذا عدد، (اعتد) صار معدوداً والمرأة دخلت في عدتها بعد طلاقها أو وفاة زوجها وانقضت عدتها وبالشئ أدخله في الحساب والعد وهذا شيء لا يعتد به لا يهتم به والشيء أحضره، و(تعاد) القوم عد بعضهم بعضاً، و(تعدد) صار ذا عدد وهم يتعددون على ألف: يزيدون⁽¹⁾.

- مشروعية التعدد في الإسلام:

تعدد الزوجات إلى أربع مشروع ورد به القرآن الكريم في قوله تعالى: {فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ} [النساء: 3].

*. المبحث الأول الشبه الواردة على التعدد:

- المطلب الأول: التعدد في الأمم السابقة.

(1) المعجم الوسيط (587/2).

لم يكن التعدد في الزوجات مما انفرد به الإسلام، بل كان التعدد معروفاً عند الأمم السابقة، بل قد حده الإسلام بأربع، ومن العجب أن هناك من يقول: أليس النبي p مات عن تسع نسوة، فلماذا لا يكون المسلمون تبعاً له، والحقيقة أن النبي p قد زوجه الله ثم قال له: {لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا} [الأحزاب: 52]، وهذا معناه التحديد بأن لا يتزوج بعدهن.

أما الأمم السابقة؛ فقد ذكر في العهد القديم أن أنبياء الله تزوجوا بالكثير، فلم يذكر نبي إلا وله العديد من الزوجات، ففي سفر الملوك الأول (11/3) عن نبي الله سليمان: وكان له سبعمائة من النساء السيدات، وثلاثمائة من السراري⁽¹⁾.

وقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة r : عن النبي p قال: قال سليمان بن داود لأطوفن الليلة على سبعين (أو تسعين) امرأة تحمل كل امرأة فارساً يجاهد في سبيل الله فقال له صاحبه إن شاء الله فلم يقل ولم تحمل شيئاً إلا واحداً ساقطاً أحد شقيه. فقال النبي p : لو قالها لجاهدوا في سبيل الله⁽²⁾. فهذا فيه تعدد زوجات نبي الله سليمان p .

المطلب الثاني: تعدد الزوجات لا تعدد الخليلات.

إن العالم الغربي لما ترك تعدد الزوجات، كثر عندهم الفجور بشكل كبير، فإنه قد اقتضت حكمة الباري جلّ شأنه أن الرجل يكون مستعداً للنسل ولو بلغ من العمر ثمانين عاماً غالباً، واقتضت حكمة الباري أيضاً أن المرأة إذا بلغت الخمسين من عمرها، أو الخامسة والخمسين يئست من الحيض غالباً. والسر في هذا الترغيب وهذه المباهاة مرجعه إلى أن المسلمين إذا تناكحوا وكثر نسلهم؛ كثر عددهم، وكثرة العدد فيها

(1) تعدد الزوجات في الإسلام والنصرانية واليهودية لأحمد الأمير، (ص13).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى {وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ} [ص: 30]. الراجع المنيب (1260/3 - 3242)، وأخرجه مسلم في الأيمان باب الاستثناء (1275/3 - 1654)، وفي رواية للبخاري: بمائة امرأة.

إظهار عظمتهم لأن الكثير خير من القليل في صالح الأعمال. وإن من صالح الأعمال كثرة المسلمين التي سببها كثرة عدد الزوجات"⁽¹⁾.

"هذا وإن هناك حكمة أخرى في تعدد الزوجات. وهو أن الرجل قد يصل إلى الحرج إذا اقتصر على زوجة واحدة مما أودعه الله فيه من القدرة البدنية. ومعلوم أن المرأة تمكث أياماً وهي حائضة. أقل ذلك ثلاثة أيام. وأكثره عشرة"⁽²⁾.

هذا ما كتبه الجرجاوي قديماً، وكانت تلك الإحصائيات التي ذكرها قديمة، وقد تفاقم الأمر الآن جداً، حتى إن من يتقدم لأي وظيفة في تلك البلاد، فإنه يقوم بملء الاستمارة، وفيها: (ابن شرعي)، أو (غير شرعي)، بلا حياء، ولا غضاضة عندهم في ذلك، فهو كما يكتب في محل الجنس: ذكر أو أنثى!! بل مع وجود ما يقال له (الجندر)، و(المثليين)، ربما لا تجد مكاناً لبيان الجنس، والله المستعان⁽³⁾.

*. المبحث الثاني: حفظ الفروج.

إن حفظ الفروج من أهم المطالب في الشريعة، فقد تشوفت الشريعة إلى ذلك، قال تعالى: {وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا} [الإسراء: 32]، والنهي عن قربان الزنا أشد من النهي عن الزنا، ولأجل ذلك حرم في الشريعة خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية.

ففي الصحيحين: عن ابن عباس $\text{ع}\mathbf{ا}$: أنه سمع النبي ﷺ يقول: (لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافرن امرأة وإلا معها محرم. فقام رجل فقال يا رسول الله اكتتبت في غزوة كذا وكذا وخرجت امرأتي حاجة قال: اذهب فحج مع امرأتك)⁽⁴⁾.

-
- (1) حكمة التشريع وفلسفته للجرجاوي (7/2) بتصرف يسير.
 - (2) حكمة التشريع وفلسفته للجرجاوي (7/2، 8) بتصرف يسير.
 - (3) وقد ذكر محمد الأمير أن الأمر زاد إلى أن نحو (15) مليوناً في أمريكا عندهم ما يقال له: (تبادل الزوجات)، ولولا أن يكون هذا من باب نشر الفاحشة لذكرت بعض ما قال، والله المستعان.
 - (4) أخرجه البخاري في مواطن منها في كتاب الجهاد والسير، باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة وكان له عذر هل يؤذن له (1094/3 - 2844)، وأخرجه مسلم في كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، (978/2 - 1341).

وفي الصحيحين أيضاً عن عقبة بن عامر τ أن رسول الله ρ قال: (إياكم والدخول على النساء. فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفأرأيت الحمى؟ قال: الحمى الموت)⁽¹⁾.

- المطلب الأول: المنع من نكاح غير المسلمة وغير الكتابية.

يجوز للمسلم أن ينكح الكتابية من أهل الكتاب، فهو يؤمن بنبيها، لكن لا يحل له الزواج بغير الكتابية من المشركات، وأما نكاح المسلم للكتابية فقد قال الجرجاوي: "جوز نكاح الكتابية لرجاء إسلامها لأنها آمنت بكتب الأنبياء والرسول في الجملة. وإنما نقضت الجملة بالتفصيل بناء على أنها أخبرت عن الأمر على خلاف حقيقته. فالظاهر أنها متى نهت على حقيقة الأمر تنبعت. وتأتي بالإيمان على التفصيل حسب ما كانت أتت به على الجملة. هذا هو الظاهر من حال التي بنى أمرها على الدليل دون الهوى والطبع. والزوج يدعوها إلى الإسلام وينبهاها على حقيقة الأمر. فكان في نكاح المسلم إياها رجاء إسلامها. فجوز نكاحها لهذه العاقبة الحميدة"⁽²⁾.

هذا ما كتبه الجرجاوي قديماً.

*. وإنما يباح للمسلم أن ينكح الحرائر من نساء أهل الكتاب، ونقل الإجماع على إباحة ذلك جمع من أهل العلم. ومستند الإجماع:

[1] قال تعالى: {الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ} [المائدة: 5].

[2] تزوج عثمان بن عفان τ نائلة الكلبية، وهي نصرانية، على نسائه⁽³⁾.

[3] تزوج حذيفة τ يهودية في زمن عمر، فقال عمر: طلقها فإنها جمة، قال أحرام هي؟ قال: لا. فلم يطلقها حذيفة لقوله⁽⁴⁾.

(1) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم والدخول على المغيبة (5/2005 - ح4934)، وأخرجه مسلم في كتاب السلام باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها (4/1711 - ح2172).

(2) حكمة الإسلام وفلسفته للجرجاوي (2/22).

(3) أخرجه البيهقي في الكبرى (7/172)، وقال: إنها أسلمت على يديه.

*. الخلاف في المسألة: ورد عن ابن عمر ؓ كما كان لا يرى نكاح الكتابية، فقد أخرج البخاري عنه: أنه إذا سئل عن نكاح اليهودية والنصرانية قال: إن الله حرّم المشركات على المؤمنين، ولا أعلم من الإشراك شيئاً أكبر من أن تقول المرأة: ربها عيسى، وهو عبد من عباد الله⁽¹⁾.

*. لكن لا ينظر لخلاف ابن عمر؛ فإنه لم يلتفت أحد من علماء الأمصار - قديماً وحديثاً - إلى قول ابن عمر، فإن إحدى الآيتين ليست أولى بالاستعمال من الأخرى، ولا سبيل إلى نسخ إحداها بالأخرى إذا كان هناك سبيل إلى إعمالهما، فإن آية البقرة عند العلماء في الوثنيات، والمجوسيات، وآية المائدة في الكتابيات⁽²⁾.

وإذا حمل ما نقل عن ابن عمر ؓ على الكراهة فإن ذلك لا ينفي الجواز الثابت بنص الكتاب العزيز، وما ثبت عن الصحابة ؓ ⁽³⁾.

- المطلب الثاني: لا تتزوج المرأة إلا بواحد.

مما جاءت به الشريعة في حفظ الفروج ألا تتزوج المرأة بأكثر من واحد، وهذا الأمر من المجمع عليه، ومستند الإجماع: قوله تعالى: {وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ} [البقرة: 235]. فالحمد لله على نعمة الإسلام.

وقال شيخنا ابن عثيمين رحمه الله في كتابه الشرح الممتع على زاد المستقنع: "إن قال قائل: قوله تعالى: {فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ} [النساء: 3] ألا يرجح قول من يقول بأن التعدد أفضل؟ .. ولكن عند التأمل لا نجد فيها دلالة

(4) أخرجه عبد الرزاق (10057) (78/6)، وابن أبي شيبة (475/3)، قال الألباني: سنده صحيح. انظر: إرواء الغليل (301/6).

(1) أخرجه البخاري (211/6 - ح 5285).

(2) الاستذكار (496/5).

(3) مصنف ابن أبي شيبة (297/3).

على هذا؛ لأن الله يقول: {وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ} [النساء: 3] كأنه يقول: إن خفتُم ألا تعدلوا في اليتامى اللاتي عندكم، فإن الباب مفتوح أمامكم إلى أربع.

وعلى هذا فنقول: الاختصار على الواحدة أسلم، ولكن مع ذلك إذا كان الإنسان يرى من نفسه أن الواحدة لا تكفيه ولا تعفه، فإننا نأمره بأن يتزوج ثانية وثالثة ورابعة، حتى يحصل له الطمأنينة، وغض البصر، وراحة النفس⁽¹⁾.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الحمد لله لقد توصلت في بحثي إلى عدة نتائج، ومن أهمها:

- بيان حكمة التشريع في هذه الموضوعات رداً على المشككين في التشريع والدين. وتثبيتاً للمؤمنين بمعرفة أوجه الرد على هؤلاء.

- لا يزال أمر الحكمة في التشريع مما ينبهر به الناس في الماضي والحاضر وهو دليل على علو الإسلام، والحمد لله.

- وضع الإسلام الضوابط والقواعد الكفيلة بحفظ الفروج وعلو شأن المرأة.

- التعدد شرطه العدل، ولذا فإن الاختصار على الواحدة أسلم، ولكن مع ذلك إذا كان الإنسان يرى من نفسه أن الواحدة لا تكفيه ولا تعفه، فإننا نأمره بأن يتزوج ثانية وثالثة ورابعة، حتى يحصل له الطمأنينة، وغض البصر، وراحة النفس.

*. مقترحات وتوصيات البحث:

لعل من أهم ما يتم التوصية به هو البحث عما يدور في مواقع التواصل عن السؤال عن الحكمة في غير ما تم بحثه، من مسائل تحريم الخمر، والختان وما أشبه ذلك.

(1) الشرح الممتع على زاد المستقنع (11/12-13).

فهرس المصادر والمراجع

- إرواء الغليل في تخریج أحادیث منار السبیل، المؤلف: محمد ناصر الدین الألبانی (المتوفى: 1420هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية 1405 هـ - 1985م.
- الاستذكار المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 - 2000م
- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي ت 458 هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1424 هـ. مصنف عبد الرزاق
- الشرح الممتع على زاد المستقنع، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: 1421هـ)، دار النشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، 1422 - 1428هـ.
- المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي ت 235 هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة.
- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
- تعدد الزوجات في الإسلام والنصرانية واليهودية لأحمد الأمير، موقع اسلام لانند.
- حكمة التشريع وفلسفته للجرجاوي، وقد تم نشره 1418هـ/1997م، وطبع لاحقاً 1424هـ/2003م، بتنقيح ومراجعة خالد العطار، وإشراف مكتب التوثيق والدراسة في دار الفكر، للطباعة والنشر والتوزيع ببلنن.
- صحيح البخاري = الجامع الصحيح المختصر، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 - 1987م، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق.

- صحيح مسلم = (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261 هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
*. المكتبة الشاملة:

الإصدار 3.28، الإصدار 3.43